الأمن الغذائي كأداة للسياسة الخارجية ـ دراسة تحليلية لسياسات الدّول الكبرى

عبد السّلام أبوبكر الصّادق الكيلانـــي - قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد الخمس ـ جامعة المرقب

Food Security as a Tool of Foreign Policy: An Analytical Study of Major Powers' Policies

Abd ul-Salam Abou Bakr Al Sadiq Al-Kilani.

Abstract:
This study aims to analyze the use of food security as a tool in the foreign policies of major powers such as the United States, China, Russia, and the European Union. It highlights how food security has evolved from a domestic issue into a strategic component of international relations, utilized through instruments such as food aid, sanctions, and overseas agricultural investments to reinforce political and economic influence. The researcher employed a descriptive-analytical approach to examine international policies and case studies and explored the role of international institutions in regulating trade and food standards. The study concludes that food security has become an effective instrument of political and economic pressure, especially in light of challenges related to climate change, supply chain disruptions, and geopolitical conflicts. It also offers recommendations for achieving global food security in a fair and sustainable manner, emphasizing technological innovation and international cooperation.
Keywords: Food Security, Foreign Policy, Global Influence

الملخـــص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل توظيف الأمن الغذائي كأداة في السياسة الخارجية للدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة، الصين، روسيا، والاتحاد الأوروبي، يبيّن كيف تحولت قضية الأمن الغذائي من كونها شأنًا داخليًا إلى عنصر استراتيجي في العلاقات الدولية، تُستخدم فيه أدوات مثل المساعدات الغذائية، العقوبات، والاستثمار الزراعي الخارجي لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي، اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة السياسات الدولية ودراسات الحالة، كما ناقش البحث دور المؤسسات الدولية في تنظيم التجارة والمعايير الغذائية، وخلص البحث إلى أن الأمن الغذائي أصبح وسيلة ضغط

سياسي واقتصادي فعالة، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية واختلال سلاسل الإمداد والصراعات الجيوسياسية، ويقدم البحث توصيات لتحقيق الأمن الغذائي العالمي بطريقة عادلة ومستدامة، ترتكز على الابتكار التكنولوجي والتعاون الدولي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، السياسة الخارجية، النفوذ الدولي

الأمن الغذائي كأداة للسياسة الخارجية: دراسة تحليلية لسياسات الدول الكبرى

المقدمة:

يُعد الأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، إذ يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول، وقد حظي هذا المفهوم بأهمية متزايدة في العقود الأخيرة نتيجة للتحديات العالمية المتسارعة، مثل التغير المناخي، والنمو السكاني المتزايد، والأزمات الاقتصادية، إضافة إلى الصراعات الدولية التي تؤثر على إنتاج الغذاء وتوزيعه، مع تزايد هذه التحديات، لم يعد الأمن الغذائي مجرد قضية محلية تتعلق بتوفير الغذاء لسكان دولة معينة، بل أصبح عنصرًا استراتيجيًا في السياسة الخارجية للدول الكبرى، حيث يتم توظيفه كأداة للنفوذ الجيوسياسي وتعزيز المصالح الوطنية.(فهد، والأمراني، 2024، 879)

تلجأ الدول الكبرى إلى تبني سياسات غذائية استراتيجية تهدف إلى التحكم في الإمدادات الغذائية العالمية، إما من خلال تعزيز الإنتاج المحلي ودعم المزارعين، أو عبر السيطرة على سلاسل التوريد العالمية والاستثمار في القطاعات الزراعية في الدول النامية، كما تستخدم هذه الدول الأمن الغذائي كأداة للضغط السياسي من خلال تقديم المساعدات الغذائية المشروطة، أو فرض قيود تجارية على تصدير واستيراد الغذاء، أو حتى استخدام العقوبات الاقتصادية التي تؤثر على توفر الغذاء في الدول المستهدفة. (بحري، 2011، 292)

بالإضافة إلى ذلك، تتجلى أهمية الأمن الغذائي في السياسة الخارجية من خلال المنافسة الشرسة بين القوى الكبرى على الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية في مناطق استراتيجية مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تسعى كل من الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي إلى تأمين احتياجاتها الغذائية وضمان نفوذها الاقتصادي والسياسي في هذه المناطق(البشابشة، 2023، 2) ، وبالتالي، لم يعد الأمن الغذائي مجرد وسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، بل أصبح أداة تستخدمها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية وتعزيز قوتها الناعمة.

في هذا السياق، يسعى هذا البحث إلى تحليل كيفية توظيف الدول الكبرى للأمن الغذائي كأداة للسياسة الخارجية، مع تسليط الضوء على السياسات والاستراتيجيات

المختلفة التي تعتمدها هذه الدول، والتأثيرات الناجمة عن ذلك على الدول الأخرى، خاصة الدول النامية، كما سيتم استعراض دراسات حالة توضح استخدام الأمن الغذائي كوسيلة ضغط دبلوماسي وأداة لتعزيز الهيمنة السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية.

مشكلة البحث:

من خلال السؤال الرئيسي: الأمن الغذائي كأداة للسياسة الخارجية: دراسة تحليلية لسياسات الدول الكبرى يجيب البحث على الأسئلة التالية:

أسئلة البحث:

ـ كيف يمكن للدول الكبرى استخدام الأمن الغذائي كوسيلة ضغط دبلوماسي؟

-ما هي السياسات الغذائية التي تعتمدها الدول الكبرى في التأثير على الأسواق العالمية؟

ـ ما تأثير استراتيجيات الأمن الغذائي على الدول النامية؟

الفرضيات:

ـ هناك علاقة وثيقة بين الأمن الغذائي والسياسة الخارجية للدول الكبرى.

ـ تستخدم الدول الكبرى الأمن الغذائي كأداة للضغط السياسي والاقتصادي.

ـ الدول النامية هي الأكثر تأثرًا بسياسات الأمن الغذائي للدول الكبرى.

أهداف البحث:

ـ فهم دور الأمن الغذائي في الاستراتيجيات الدبلوماسية للدول الكبرى.

ـ تحليل أدوات الدول الكبرى في التأثير على الأمن الغذائي للدول الأخرى.

ـ استكشاف التحديات التي تواجه الدول النامية بسبب استراتيجيات الأمن الغذائي للدول الكبرى.

أهمية البحث:

ـ توضيح العلاقة بين الأمن الغذائي والسياسة الخارجية.

ـ إبراز استراتيجيات الدول الكبرى في التحكم بإمدادات الغذاء عالميًا.

ـ تحليل الأبعاد الجيوسياسية للأمن الغذائي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة سياسات الأمن الغذائي للدول الكبرى، وذلك من خلال تحليل الوثائق والتقارير الدولية، ودراسة الحالات التطبيقية.

المبحث الأول ـ الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسة الخارجية:

يعد الأمن الغذائي أحد أبرز القضايا الاستراتيجية التي تؤثر على استقرار الدول وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، فهو لا يرتبط فقط بتوفير الغذاء للسكان، وإنما يشمل ضمان الوصول المستدام إلى الغذاء الصحي والكافي لجميع الأفراد، وهو ما يجعله محورًا أساسيًا في صنع السياسات العامة، ليس فقط على المستوى المحلي بل أيضًا في سياقات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، في ظل التحديات العالمية المتزايدة مثل تغير المناخ، والأزمات الاقتصادية، والصراعات الجيوسياسية، أصبح الأمن الغذائي أداة فعالة في يد الدول الكبرى لتعزيز نفوذها الدبلوماسي، وتوسيع نطاق تأثيرها الاقتصادي والسياسي في العالم.(الطيف ، وكوادر، 2018، 497)

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الأمن الغذائي لم يعد يُنظر إليه فقط من زاوية الأمن القومي أو التنمية المستدامة، بل أصبح عنصرًا جوهريًا في العلاقات الدولية، حيث تستغله الدول الكبرى لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، سواء من خلال تقديم المساعدات الغذائية للدول النامية، أو استخدام العقوبات التجارية على المنتجات الغذائية كوسيلة للضغط السياسي، أو عبر توجيه الاستثمارات الزراعية نحو مناطق استراتيجية لتعزيز السيطرة على الموارد الطبيعية والإمدادات الغذائية العالمية، فعلى سبيل المثال، تُستخدم صادرات الحبوب والمواد الغذائية كمحرك رئيسي للقوة الناعمة لبعض الدول، مثل الولايات المتحدة، التي توظف برامج المساعدات الغذائية لتعزيز علاقاتها الدبلوماسية، وروسيا التي تستخدم صادرات القمح للنفوذ في الشرق الأوسط وأفريقيا، والصين التي تعتمد على استثماراتها الضخمة في الأراضي الزراعية خارج حدودها لضمان أمنها الغذائي وتعزيز قوتها الاقتصادية.

كما إن العلاقة بين الأمن الغذائي والسياسة الخارجية أصبحت أكثر تعقيدًا مع التغيرات العالمية الحديثة، خاصة بعد جائحة كوفيد-19، والحرب الروسية الأوكرانية، وأزمات سلسلة التوريد العالمية، فقد أظهرت هذه التحديات كيف يمكن للأمن الغذائي أن يتحول من قضية داخلية إلى أداة جيوسياسية ذات تأثير عالمي، فالدول التي تسيطر على الإنتاج الزراعي وتوزيع الغذاء تمتلك نفوذًا هائلًا في تشكيل السياسات العالمية(عبد الرحمن، 2022، 3) ، مما يثير تساؤلات حول أخلاقيات استخدام الغذاء كأداة ضغط، ومدى تأثير هذه السياسات على الأمن والاستقرار الدوليين.

من هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى استعراض الإطار النظري للأمن الغذائي وعلاقته بالسياسة الخارجية، من خلال تعريف المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي، وتحليل الروابط بين الأمن الغذائي وصنع القرار السياسي على الساحة الدولية،

بالإضافة إلى دراسة دور الغذاء كأداة للقوة الناعمة في العلاقات الدولية، سيقدم الفصل كذلك تحليلًا نقديًا لسياسات الدول الكبرى في مجال الأمن الغذائي، مع التركيز على استراتيجياتها المختلفة وتأثيراتها على الأمن الغذائي العالمي.

1.1 تعريف الأمن الغذائي:

يُعرَّف الأمن الغذائي بأنه قدرة الأفراد والمجتمعات على الوصول إلى غذاء كافٍ، آمن، ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم الغذائية وضمان حياة صحية ومستدامة، ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO) ، فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما يكون الغذاء متاحًا لجميع الأفراد بشكل دائم، ويمكنهم الحصول عليه جسديًا واقتصاديًا، ويكون استخدامه فعالًا لضمان التغذية السليمة. (FAO,2000,1) .

يعرّف مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي (2009) الأمن الغذائي بأنه ضمان حصول جميع الأفراد، في كل الأوقات، على أغذية كافية وصحية تلبي احتياجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم، مما يكفل لهم حياة صحية ونشطة، لتحقيق ذلك، يعتمد الأمن الغذائي على توفر الغذاء، والقدرة الاقتصادية والمادية على الحصول عليه، إضافةً إلى استقراره بمرور الوقت رغم التحديات. (دهكال،2016، 73)

ووفقا لتعريف المنظمة يتكون الأمن الغذائي من أربعة أبعاد رئيسية:

1.التوافر الغذائي: يشير إلى مدى توفر المواد الغذائية من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد أو المخزون الاستراتيجي.

2.إمكانية الوصول: تعني قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء من الناحية الاقتصادية والجغرافية.

3.الاستخدام الغذائي: يتعلق بكيفية استخدام الغذاء المتاح لتحقيق الفائدة الغذائية المثلى، بما في ذلك العادات الغذائية وأنظمة الصحة العامة.

4.الاستقرار الامداد الغذائي: يعكس قدرة النظام الغذائي على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية، البيئية، والسياسية.

التعريف الإجرائي للأمن الغذائي

يتمثل في قدرة الدولة أو المجتمع على توفير الغذاء الكافي والمغذي لجميع الأفراد بشكل مستدام، من خلال توافر الإنتاج المحلي أو الاستيراد، وضمان الوصول الاقتصادي والمادي إلى الغذاء، مع استقرار الإمدادات الغذائية بمرور الوقت، بغض النظر عن الأزمات أو التغيرات الاقتصادية والسياسية.

وبهذا، الأمن الغذائي ليس مجرد قضية داخلية للدول، بل يتجاوز الحدود الوطنية ليصبح أداةً جيوسياسية تُستخدم في العلاقات الدولية، مما يجعل دراسته في سياق

السياسة الخارجية أمرًا حيويًا.

1.2 العلاقة بين الأمن الغذائي والسياسة الخارجية

أصبح الأمن الغذائي عنصرًا أساسيًا في السياسة الخارجية للدول الكبرى، حيث يتم توظيفه كأداة للنفوذ السياسي والاقتصادي، وتتجلى هذه العلاقة من خلال عدة جوانب:

1.**السياسات التجارية والاستثمارية:**

تلعب الدول الكبرى دورًا محوريًا في التحكم بسوق الغذاء العالمي من خلال الاتفاقيات التجارية والسياسات الجمركية.(صباح وآخرون، 2021، 581)

ـــ تعتمد بعض الدول على الاستثمار في الزراعة الخارجية كوسيلة لضمان أمنها الغذائي، كما تفعل الصين التي تستثمر في الأراضي الزراعية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، بهدف ضمان استدامة إمداداتها الغذائية، حيث تدفع زيادة عدد السكان وتغير الأنماط الغذائية الصين إلى تأمين مصادر مستقرة للحبوب واللحوم والزيوت النباتية من خلال الاستثمارات الزراعية المباشرة والاستحواذ على مزارع خارجية، إضافة إلى ذلك، تواجه الصين تحديات مثل ندرة الأراضي الزراعية والمياه، مما يجعلها تعتمد بشكل متزايد على الاستيراد والاستثمار الزراعي الخارجي لضمان أمنها الغذائي **(Baffes, & Mekonnen,2025)**

ـ تتبنى الدول الكبرى استراتيجيات متنوعة لضمان استقرار إمداداتها الغذائية، خاصة في ظل تزايد الطلب على السلع الغذائية في الاقتصادات الصاعدة، مثل الهند والصين والبرازيل، وقد أدى هذا النمو في الطلب إلى تغييرات اجتماعية واقتصادية واسعة، بما في ذلك التحضر والتحولات في الأنماط الغذائية، كما إن التوسع في استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي في هذه الدول يساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميًا، مما يفرض تحديات إضافية على الأمن الغذائي والقدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان.(عجيو، 2013، 140)

ـــ تستخدم الدول الكبرى المساعدات الغذائية لتعزيز علاقاتها الدولية وكسب الحلفاء، حيث تقدم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مساعدات غذائية للدول الفقيرة كجزء من استراتيجياتهما الدبلوماسية. (حجازي، 2020)، وغالبًا ما تكون هذه المساعدات مشروطة بسياسات اقتصادية أو سياسية معينة.

ـ ضعف القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وامحلية، حيث يعتمد أكثر من 52% من الإنتاج على مكونات الحزمة التكنولوجية وشروط العرض، مما يؤدي إلى بقاء بعض الدول، خاصة الدول العربية في وضع إنتاجي متأخر أو مستورد للمنتجات، وهذا لا يقتصر على ضعف القدرة التنافسية في الأسواق العالمية فحسب، بل يشمل أيضًا

الأسواق المحلية المحمية، حيث إن استمرار الحماية يؤدي إلى غياب المنافسة الفعلية، مما يعيق تطوير القدرات الإنتاجية المحلية.(زناقي، 2017، 131)

2.التحكم في سلاسل التوريد العالمية:

ـــ تمتلك بعض الدول والشركات متعددة الجنسيات السيطرة على إنتاج وتوزيع الغذاء عالميًا، مما يمنحها نفوذًا في العلاقات الدولية،

ـــ يمكن استخدام القيود التجارية والعقوبات الاقتصادية كأدوات ضغط سياسي، كما حدث مع العقوبات المفروضة على روسيا بعد الحرب الأوكرانية وتأثيرها على سوق الحبوب العالمي. (صيفي، 2022، 616)

1.3. دور الغذاء في تعزيز القوة الناعمة للدول الكبرى

القوة الناعمة هي القدرة على التأثير والإقناع دون استخدام القوة العسكرية أو الضغوط الاقتصادية المباشرة، ويعد الأمن الغذائي أحد أهم أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها الدول الكبرى لتعزيز نفوذها على الساحة الدولية.

1.الغذاء كأداة لبناء الصورة الدولية: تعتمد الدول الكبرى على تصدير التكنولوجيا الزراعية والمساعدات الغذائية لتحسين صورتها عالميًا، على سبيل المثال، تستثمر الولايات المتحدة في برامج الأمن الغذائي في إفريقيا لتحسين علاقتها بالدول النامية، حيث تتبني الإدارة الأمريكية الجديدة نهجًا أكثر واقعية يعتمد على القوة الناعمة قد يفتح المجال لحل الخلافات الإقليمية، وتعزيز التعاون بين القوى المحورية في الشرق الأوسط، تسهم الممارسات المستدامة والترويج لنظم غذائية صحية في تعزيز النفوذ الثقافي لهذه الدول.**(البرصان، 2021، 107 - 111)**

2.الدبلوماسية الغذائية:تلجأ الدول إلى استخدام الغذاء كأداة لتعزيز علاقاتها الخارجية عبر مبادرات التعاون الزراعي، وهو ما يظهر بوضوح في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، تتضمن هذه المبادرة مشروعات زراعية ضخمة في آسيا وإفريقيا، تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وتوسيع النفوذ الاقتصادي للصين في تلك المناطق، تشمل هذه المشاريع تطوير البنية التحتية الزراعية، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار في الإنتاج الزراعي المحلي، مما يساهم في بناء علاقات استراتيجية طويلة الأمد مع الدول الشريكة (Yu, 2017,117-122) ، كما تعد مبادرات مثل "الغذاء مقابل النفط" أو "الغذاء مقابل التكنولوجيا" أدوات قوية لتعزيز العلاقات الاستراتيجية، حيث تُعتبر هذه المبادرة من أكثر الأدوات شيوعًا في العلاقات الدولية، حيث تقوم الدول المصدرة للغذاء بتزويد الدول الغنية بالنفط بمنتجات زراعية وغذائية، مقابل الحصول على النفط بأسعار تفضيلية أو وفق اتفاقيات طويلة الأمد، أمثلة لذلك، في فترة العقوبات

المفروضة على العراق خلال التسعينيات، أطلقت الأمم المتحدة برنامج "النفط مقابل الغذاء"، والذي سمح للعراق ببيع النفط لشراء الغذاء والدواء، ما ساعد في تلبية احتياجات الشعب العراقي.(جوني 1996، 100)

ومبادرة الغذاء مقابل التكنولوجيا، في هذه المبادرة، تقدم الدول المصدرة للغذاء منتجاتها إلى دول أخرى مقابل الحصول على التكنولوجيا الحديثة، سواء في المجالات الزراعية أو الصناعية، ومن أمثلة ذلك، ما قامت به الصين، من خلال مبادرة الحزام والطريق، حيث تقدم مشاريع زراعية لدول في آسيا وإفريقيا، مقابل الحصول على امتيازات تكنولوجية واستثمارية في تلك الدول. (موسي، 2018، 158)

3.التأثيرات الجيوسياسية والاقتصادية: تُعتبر المبادرات التجارية التي تشمل الغذاء من الأدوات الفعالة لتعزيز النفوذ الجيوسياسي والاقتصادي للدول، فمن جهة، تساهم هذه الاتفاقيات في تعزيز الأمن الغذائي للدول المستوردة، حيث توفر إمدادات مستقرة من المنتجات الغذائية الأساسية، وفي الوقت نفسه، تضمن الدول المصدرة تحقيق منفعة استراتيجية عبر الوصول إلى الأسواق الخارجية والموارد الحيوية، كما تُستخدم هذه المبادرات كأداة للقوة الناعمة، حيث توظفها الدول الكبرى لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في المناطق الاستراتيجية، على سبيل المثال، تسهم الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تمكين الدول النامية من الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما يعزز من استقرارها الاقتصادي ويساهم في تقليل التوترات الجيوسياسية (Banalieva, & Sarathy, 2010)، كما أن هذه الاتفاقيات تلعب دورًا مهمًا في تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال بناء شراكات طويلة الأمد بين الدول، وهو ما يؤدي إلى خلق بيئة أكثر استقرارًا للتنمية الاقتصادية المستدامة.(Liu, 2016)

4.التحكم في معايير الغذاء العالمية: تلعب المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) دورًا رئيسيًا في تحديد معايير الأمن الغذائي والسلامة الغذائية على المستوى العالمي، حيث تضع هذه المنظمات لوائح صارمة لضمان جودة الأغذية وسلامتها(السيد، 2011، 91)، مما يساهم في تسهيل التجارة الدولية، لكنه في الوقت ذاته قد يمنح الدول الكبرى فرصة لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي عبر فرض معايير قد تعيق دخول الدول النامية إلى الأسواق العالمية.

التأثير على الأسواق العالمية: تعمل WTO على تنظيم المعايير التجارية من خلال اتفاقيات مثل اتفاقية الحواجز التقنية أمام التجارة(TBT Agreement) ، والتي تحدد معايير الصحة والسلامة الغذائية، مما يؤثر على القدرة التنافسية للدول النامية في

السوق العالمية.(Disdier, Fontagné, & Mimouni, 2008)

5.فرض المعايير الغذائية: تقومFAO ، بالتعاون مع لجنة الدستور الغذائي (Codex Alimentarius)، بوضع معايير دولية للسلامة الغذائية، والتي تستخدمها الدول الكبرى كأداة للسيطرة على السوق العالمي، حيث يمكنها التأثير على المعايير لضمان مصالحها الاقتصادية وحماية صناعاتها الزراعية

6.العوائق أمام الدول النامية: بالرغم من أن هذه المؤسسات تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي، إلا أن الدول الكبرى تستخدم نفوذها في WTO و FAO لوضع معايير صارمة قد تشكل عائقًا أمام الدول الأقل تطورًا، مما يؤدي إلى تقييد صادراتها الزراعية بسبب عدم مطابقتها لهذه اللوائح.

وبهذا، يُعد الأمن الغذائي أداة استراتيجية للدول الكبرى، إذ يتم توظيفه في السياسة الخارجية لتعزيز المصالح الاقتصادية، السياسية، والجيوسياسية، ومن خلال التحكم في الأسواق الزراعية وسلاسل الإمداد، فضلاً عن تقديم المساعدات الغذائية والاستثمار في الزراعة الخارجية، تستطيع الدول الكبرى تحقيق نفوذ واسع النطاق، لذا، فإن دراسة هذه الظاهرة في سياق العلاقات الدولية يُعد أمرًا بالغ الأهمية لفهم ديناميكيات القوى العالمية وتأثيرها على الدول النامية.

المبحث الثاني ـ سياسات الأمن الغذائي في الدول الكبرى:

يُعد الأمن الغذائي أحد العوامل الحاسمة في تشكيل سياسات الدول الكبرى، حيث تتجاوز أهميته البعد المحلي ليصبح أداةً استراتيجية في السياسة الخارجية والتنافس الجيوسياسي، فمن خلال التحكم في سلاسل الإمداد الغذائي، وتوجيه الاستثمارات الزراعية، وتقديم المساعدات الغذائية المشروطة، تستطيع القوى العظمى التأثير في الدول الأخرى وتعزيز مكانتها العالمية.

تاريخيًا، ارتبط الأمن الغذائي بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وأصبح أحد المكونات الأساسية للقوة الناعمة والصلبة على حد سواء، إذ تعتمد بعض الدول على السياسات التجارية، المساعدات الغذائية، والاستثمار الزراعي الخارجي لتعزيز نفوذها، بينما تلجأ دول أخرى إلى استخدام الغذاء كأداة ضغط سياسي، كما حدث خلال الأزمات الجيوسياسية مثل الأزمة الأوكرانية وتأثيرها على صادرات الحبوب الروسية والأوكرانية.

في هذا السياق، تستعرض هذه الدراسة سياسات الأمن الغذائي لدى أربع قوى عالمية رئيسية: الولايات المتحدة، الصين، روسيا، والاتحاد الأوروبي، وتحلل كيف توظف هذه الدول الأمن الغذائي لخدمة مصالحها الاستراتيجية.

2.1. الولايات المتحدة ـ استراتيجية الأمن الغذائي كأداة للنفوذ الجيوسياسي :

لطالما كانت الولايات المتحدة لاعبًا رئيسيًا في النظام الغذائي العالمي، حيث تمتلك أحد أكثر القطاعات الزراعية تطورًا على المستوى التجاري، مما يمنحها قدرة استثنائية على التأثير في التجارة الدولية للغذاء، ومن خلال سياساتها الزراعية والتجارية، تسعى واشنطن إلى تعزيز نفوذها الجيوسياسي عبر الأمن الغذائي، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية، أولها السيطرة على التجارة الزراعية العالمية.

1. السيطرة على التجارة الزراعية العالمية:

تستند الولايات المتحدة في سيطرتها على التجارة الزراعية العالمية إلى مجموعة من العوامل الهيكلية والاستراتيجية التي تتيح لها التحكم في تدفقات الغذاء على المستوى الدولي، هذه السيطرة لا تقتصر فقط على حجم الإنتاج أو الصادرات، بل تشمل النفوذ على سلاسل الإمداد والتوزيع والتسعير، مما يعزز من مكانتها كقوة اقتصادية وجيوسياسية.

أ. احتكار الشركات الزراعية الكبرى: تلعب الشركات الزراعية العملاقة مثل Cargillو Archer Daniels Midland (ADM) و Bungeو Louis Dreyfus، المعروفة باسم "الأربعة الكبار(ABCD) "، دورًا حاسمًا في تجارة الحبوب والزيوت والسلع الزراعية الأساسية، هذه الشركات ليست فقط مسيطرًا رئيسيًا على الإنتاج الزراعي والتخزين والنقل، بل تمتلك أيضًا قدرات واسعة في التحكم في تدفقات التجارة الدولية وتحديد الأسعار، ومن خلال نفوذها، يمكن للولايات المتحدة التأثير على إمدادات الغذاء للدول المستوردة، سواء عبر زيادة التكاليف أو تقليل الكميات المتاحة في الأسواق.(Murphy, et al,2012,3)

ب. اتفاقيات التجارة وسياسات الدعم الزراعي: تستخدم الولايات المتحدة الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف والثنائية كوسيلة لتعزيز هيمنتها على التجارة الزراعية العالمية، فمن خلال منظمة التجارة العالمية (WTO) ، قامت بدفع سياسات تحرير التجارة التي تلزم الدول النامية بفتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية الأميركية ، في حين تحافظ واشنطن على دعمها الحكومي الكبير لقطاعها الزراعي، على سبيل المثال، تستفيد الولايات المتحدة من اتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية، التي تفرض تخفيضات على الدعم الحكومي للدول النامية، بينما تستمر في تقديم إعانات كبيرة لمزارعيها، مما يمنح المنتجات الأميركية ميزة تنافسية غير عادلة في الأسواق العالمية.(WTO,1995)

ج. استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي: غالبًا ما تستخدم الولايات المتحدة صادراتها الغذائية كوسيلة للضغط السياسي على الدول الأخرى، يمكن أن يتجلى ذلك من خلال فرض قيود على التصدير، أو التهديد بقطع الإمدادات الغذائية عن الدول التي لا تتماشى مع سياساتها، على سبيل المثال، خلال الحرب الباردة، استخدمت الولايات المتحدة الغذاء كوسيلة للتأثير على الدول النامية، حيث كانت تمنح مساعدات غذائية مشروطة بسياسات معينة تتماشى مع مصالحها الجيوسياسية. (Friedmann, 1993)

د. السيطرة على التكنولوجيا الزراعية والبذور: إلى جانب السيطرة على التجارة الفعلية، تهيمن الولايات المتحدة أيضًا على التكنولوجيا الزراعية المتقدمة، بما في ذلك المحاصيل المعدلة وراثيًا التي تسيطر عليها شركات أميركية مثل Monsanto المملوكة حاليًا لـــ Bayer ومن خلال براءات الاختراع وقوانين الملكية الفكرية، تفرض الولايات المتحدة قيودًا على استخدام هذه التقنيات، مما يجعل الدول المستوردة تعتمد على المنتجات والتكنولوجيا الأميركية، وبالتالي تصبح أكثر عرضة للتأثير السياسي والاقتصادي الأميركي. (Howard, 2015)

وبهذا، تمثل السيطرة الأميركية على التجارة الزراعية العالمية أحد الركائز الأساسية لاستراتيجيتها في الأمن الغذائي، مما يمنحها نفوذًا جيوسياسيًا واسعًا، من خلال الشركات الكبرى، الاتفاقيات التجارية، المساعدات الغذائية المشروطة، والسيطرة على التكنولوجيا الزراعية، تضمن الولايات المتحدة أن تبقى مركز القوة في الإمدادات الغذائية العالمية، مما يعزز من قدرتها على توجيه السياسات الاقتصادية والجيوسياسية للدول الأخرى بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

2.2. الصين ـ الأمن الغذائي والاستثمارات الزراعية الخارجية :

تعد الصين واحدة من أكبر الدول التي تواجه تحديات في تحقيق الأمن الغذائي، نتيجة لكثافتها السكانية الكبيرة، وانخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة، وتهديدات التغير المناخي، وللتغلب على هذه التحديات، تبنت الصين استراتيجية توسعية قائمة على الاستثمار الزراعي الخارجي وتأمين الإمدادات الغذائية من خلال استحواذها على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في مناطق استراتيجية مثل إفريقيا، أمريكا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا.

1. **الاستثمارات الزراعية في الخارج :**

تسعى الصين إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي عبر استراتيجية استثمارية واسعة النطاق، حيث تعد من أكبر المستثمرين في القطاع الزراعي العالمي ، حيث تُعد التجارة

الزراعية جسرًا رئيسيًا يربط الصين بالعالم، حيث شهدت صادراتها من المنتجات الغذائية نموًا ملحوظًا، مرتفعةً من 9.7 مليار دولار أمريكي في عام 1992 إلى 56.3 مليار دولار في عام 2012، وخلال العام نفسه، استوردت الولايات المتحدة ما قيمته 6.5 مليار دولار من الأغذية الصينية، شملت الأسماك والمأكولات البحرية والعصائر والخضروات والفواكه، مما جعل الصين تحتل المرتبة الثالثة بين أكبر موردي الغذاء إلى السوق الأمريكية.(Wilson, 2013) :

كما تقوم الشركات الحكومية، مثل شركة الصين الوطنية لاستيراد وتصدير الحبوب (COFCO)، بتوسيع نفوذها في الأسواق الزراعية الدولية من خلال شراء الأراضي، بناء البنية التحتية الزراعية، لتعزيز سيطرتها على الإنتاج الغذائي العالمي، خصوصًا في محاصيل استراتيجية مثل فول الصويا، الذرة، والأرز(GRAIN, 2024) ، وقد أثارت هذه الاستثمارات الصينية جدلاً دوليًا، حيث تُتهم الصين باستخدام استراتيجيتها الزراعية الخارجية كوسيلة للهيمنة على الموارد الزراعية في الدول النامية، مما يثير تساؤلات حول مدى تأثير ذلك على الأمن الغذائي المحلي في تلك الدول، في المقابل، تدافع بكين عن سياستها باعتبارها نموذجًا للتعاون الاقتصادي الذي يساهم في تطوير الزراعة في البلدان المضيفة وتحسين الإنتاجية الزراعية العالمية. (Brautigam, 2015)

2. **تأمين سلاسل التوريد الغذائية**:

تعمل الصين على تأمين سلاسل التوريد الغذائية من خلال استراتيجيات متعددة تهدف إلى ضمان استدامة إمداداتها الغذائية وسط التحديات العالمية. ويأتي ذلك عبر استحواذها على شركات زراعية دولية، مثل استحواذ مجموعة WH Group الصينية في عام 2013 على شركة Smithfield Foods، أكبر منتج للحوم الخنزير في الولايات المتحدة، في صفقة بلغت قيمتها 4.7 مليار دولار، ما عزز قدرتها على التحكم في الإمدادات الغذائية للأسواق الصينية. كما تسعى الصين إلى دمج التجارة الزراعية ضمن مبادرة "الحزام والطريق" عبر استثمارات كبرى في البنية التحتية بالدول النامية، مما يسهل تدفق السلع الزراعية، مثل اللحوم والفواكه والخضروات، إلى أسواقها، كما تدعم الصين التجارة الإلكترونية الزراعية عبر منصات مثل JD.com وAlibaba، مما يعزز استيراد المنتجات الزراعية من دول جنوب شرق آسيا، ورغم أن هذه السياسات تسهم في تعزيز الأمن الغذائي للصين، إلا أنها تثير مخاوف تتعلق بسيادة الغذاء والتأثير على المنتجين المحليين في الدول المضيفة. (GRAIN, 2024) كما طورت الصين استراتيجيات مثل "حزام واحد، طريق واحد "

لدمج التجارة الزراعية مع استثمارات البنية التحتية في الدول النامية.(بركات، وهارون، 2023، 275)

3. **الابتكار في التكنولوجيا الزراعية :**

تستثمر الصين في تطوير التقنيات الزراعية الحديثة مثل الهندسة الوراثية والزراعة الذكية لضمان إنتاج غذائي مستدام، كما تدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية لمواكبة التحديات المناخية، حيث تلعب الصين دورًا محوريًا في تعزيز الزراعة الذكية مناخيًا ضمن استراتيجيتها للتحول الأخضر في القطاع الزراعي، وتركز سياستها على تسريع عملية التحول من نموذج يعتمد على الإنتاج الكثيف والاستهلاك المفرط للموارد إلى نهج متوازن يجمع بين تحقيق الإنتاجية العالية وضمان الجودة، وتسعى الصين إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي من خلال الابتكار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية، مع الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة. كما تتماشى هذه الجهود مع رؤيتها لبناء حضارة بيئية متكاملة، حيث تولي اهتمامًا خاصًا بمواجهة تحديات تغير المناخ، وتعزيز استراتيجيات الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها، إضافةً إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مما يسهم في تحقيق أمن غذائي مستدام على المستوى الوطني والدولي.

2.3. روسيا- استخدام الغذاء كأداة ضغط في العلاقات الدولية :

تعد روسيا من أكبر منتجي الحبوب في العالم، وخاصة القمح، وقد استخدمت الأمن الغذائي كأداة للتأثير الجيوسياسي على النحو التالي:

1. **التحكم في صادرات الحبوب** :

استخدمت الغذاء كأداة ضغط في علاقاتها الدولية من خلال التحكم في صادرات الحبوب، عقب العقوبات الغربية التي فرضت عليها بسبب الحرب في أوكرانيا، قامت روسيا بزيادة سيطرتها على صادراتها الزراعية وفرضت قيودًا على تصدير الحبوب إلى بعض الدول الأوروبية، مما أسفر عن أزمة غذائية عالمية، من خلال هذه السياسة، تسعى روسيا إلى تحقيق تأثير سياسي على البلدان التي تعتمد على صادراتها الزراعية، مثل مصر وتركيا، حيث تستخدم الحبوب كوسيلة للتفاوض مع هذه الدول، على سبيل المثال، في يوليو 2023، بعد انسحاب روسيا من اتفاقية تصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود، ارتفعت أسعار الغذاء عالميًا، مما أثر بشكل خاص على الأسواق في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تعد الحبوب من روسيا وأوكرانيا أساسًا غذائيًا مهمًا، وقد أثار هذا تصاعدًا في المخاوف من تفشي الجوع في العديد من البلدان التي تعتمد على هذه الإمدادات. (Nagurney, 2023)

2. **التحالفات الغذائية مع الدول الصديقة** :

اســـتغلت روســـيا تحالفاتها الاســـتراتيجية مع بعض الدول لتجاوز العقوبات الغربية وتعزيز قوتها السياسية في الساحة الدولية، حيث عقدت صفقات غذائية مع دول مثل الصين والهند ودول الشرق الأوسط، هذه التحالفات أسهمت في تعزيز التعاون مع هذه البلدان في مجالات اقتصادية وعسكرية، حيث تقدم روسيا الغذاء كجزء من اتفاقيات طويلة الأمد، على ســبيل المثال، تم الاتفاق مع الصـــين على زيادات في صـــادرات الحبوب الروســية، بينما عززت روســيا تعاونها مع الهند لتوســيع نطاق صــادراتها الزراعية، كما دعمت روسـيا بعض الدول الإفريقية بالغذاء، مما خلق علاقات تجارية وسـياسـية قوية في مقابل تعزيز التعاون الاقتصـادي والعسـكري معها، تتضـمن هذه العلاقات مبادرات تهدف إلى اسـتقرار المنطقة الأفريقية عبر مسـاعدات غذائية مقابل تحالفات سياسية وتوسيع تأثير روسيا في القارة,(Caprile & Pichon, 2024)

3. **التلاعب بأسواق الطاقة والغذاء**:

تعتمد روسيا على تسعير النفط والغاز للتحكم في تكاليف الإنتاج الزراعي عالميًا، مما يمنحها تأثيرًا مزدوجًا على أســعار الغذاء العالمية، حيث تســتخدم روســيا التلاعب بأسواق الطاقة والغذاء لتحقيق تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، إذ تعتمد على تسعير النفط والغاز لتحديد تكاليف الإنتاج الزراعي عالميًا، هذا يســمح لروســيا بالتأثير المزدوج على أسعار الغذاء، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، ما ينعكس بدوره على أســعار الغذاء عالميًا، فمن خلال تحكمها في أســعار الطاقة، تتمكن روسـيا من اسـتخدام هذا النفوذ للتأثير على اقتصـادات الدول الأخرى، خاصـــة تلك التي تعتمد على صـــادراتها من الطاقة، إضـــافة إلى ذلك، يؤدي ارتفاع تكاليف الطاقة إلى زيادة تكلفة المنتجات الغذائية في الأسـواق العالمية، مما يعزز تأثير روسيا على أسواق الغذاء الدولية.**(لغر، 2022، 59 - 60)**

2.4. الاتحاد الأوروبي: السياسات الغذائية ودورها في المساعدات التنموية:

يتبع الاتحاد الأوروبي استراتيجية قائمة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ضمان الاستدامة البيئية، وتقديم المساعدات التنموية عبر الآليات التالية:

1. **السياسات الزراعية المشتركة (CAP)**

يخصص الاتحاد الأوروبي مبالغ ضخمة من الأموال لدعم المزارعين الأوروبيين من خلال الإعانات الزراعية، ويشـــترط الالتزام بمعايير بيئية وصـــحية صـــارمة على الواردات الغذائية لحماية الإنتاج المحلي وضـــمان جودته، كما أن الاتحاد الأوروبي

يهدف إلى ضمان الاستدامة البيئية وتحقيق أهدافه في المساعدات التنموية من خلال هذه السياسات.

2. **الدبلوماسية الغذائية والتنمية الدولية**:

الاتحاد الأوروبي يستخدم المساعدات الغذائية كأداة أساسية لدعم الدول النامية، خاصة في إفريقيا، من خلال آليات مختلفة مثل دعم برامج الأمن الغذائي عبر الأمم المتحدة، يُركز الاتحاد الأوروبي على تحسين الإنتاج الغذائي وتعزيز أنظمة الإمداد الزراعية، على سبيل المثال، يساهم الاتحاد الأوروبي في تعزيز الإنتاج المستدام في مناطق مثل إفريقيا وآسيا، ويساهم في تحسين سلاسل الإمداد الزراعية لضمان استدامة الأمن الغذائي في تلك المناطق. في عام 2022، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم 600 مليون يورو لدعم البلدان الأكثر تضررًا من الأزمة الغذائية الناجمة عن الحرب الروسية في أوكرانيا**(European Commission, 2022)**

3. **اريادة الاستدامة والتغير المناخي** :

الاتحاد الأوروبي يولي اهتمامًا كبيرًا بمواجهة تحديات الاستدامة الزراعية والتغير المناخي من خلال سياسات مبتكرة تهدف إلى تقليل الآثار البيئية السلبية على الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي، تشمل هذه السياسات الصفقة الخضراء الأوروبية التي تهدف إلى تقليل الانبعاثات الغازية الضارة، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة؛ من خلال الإصلاحات المستمرة في السياسة الزراعية المشتركة (CAP)، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتطوير أساليب زراعية تساهم في الحد من التأثيرات السلبية لتغير المناخ، تتضمن هذه الأساليب تقنيات مثل زيادة تخزين الكربون في التربة، وتحسين ممارسات تربية الماشية، وتحفيز الممارسات الزراعية المقاومة لتغير المناخ، كما أن الاتحاد الأوروبي يوفر دعمًا ماليًا للمزارعين للتحول إلى الزراعة العضوية والممارسات التي تحمي التنوع البيولوجي.(European Commission, 2022)

وبهذا، يظهر تحليل سياسات الأمن الغذائي أن الدول الكبرى لا تتعامل مع الغذاء فقط كسلعة اقتصادية، بل كأداة استراتيجية لتعزيز نفوذها الدولي .في حين تستخدم الولايات المتحدة الغذاء كوسيلة للهيمنة التجارية، تركز الصين على الاستثمار الزراعي الخارجي، بينما تلجأ روسيا إلى توظيف صادراتها الزراعية في الضغط السياسي، ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الاستدامة عبر سياسات بيئية وتنموية متكاملة.

المبحث الثالث ـ دراسات حالة لاستخدام الأمن الغذائي كأداة دبلوماسية:

يعد الأمن الغذائي أحد الأدوات الدبلوماسية الرئيسية التي تستخدمها الدول الكبرى لتعزيز نفوذها على الساحة الدولية، ويتجلى ذلك في الأزمات الغذائية العالمية، واستخدام العقوبات الغذائية كوسيلة ضغط، وتقديم المساعدات الغذائية كأداة لتعزيز القوة الناعمة، يهدف هذا الفصل إلى تحليل هذه العوامل ودراسة تأثيرها على العلاقات الدولية، بالاعتماد على أمثلة حديثة وحالات واقعية.

1. أزمة الغذاء العالمية وتأثيرها على العلاقات الدولية:

أثرت أزمة الغذاء العالمية على الاستقرار السياسي والاقتصادي للعديد من الدول، حيث أدت إلى توترات دبلوماسية بين الدول المصدرة والمستوردة، على سبيل المثال، أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تعطيل صادرات الحبوب الأوكرانية، مما تسبب في ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا كالقمح والزيت وارتفاع الموادالغذائية بنحو الثلث ، وارتفاع اسعار الوقود وزاد من الضغوط على الدول النامية التي تعتمد على الواردات الأوكرانية، حيث تعطل سلاسل توريد الحبوب والبذور الزيتية، في هذا السياق، استغلت روسيا الأزمة لتعزيز علاقاتها التجارية مع الدول المستوردة من خلال تقديم الحبوب بأسعار مخفضة أو عبر صفقات سياسية، مما زاد من نفوذها الجيوسياسي. (جدو، 2023، 90ـــ 91)، كما تبنت المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، سياسات لمعالجة تأثير الأزمة من خلال توفير حزم دعم اقتصادي للدول المتضررة، إلا أن بعض السياسات كانت محط جدل حول فعاليتها في معالجة الجذور العميقة للأزمة. (IMF Survey, 2015)

2. استخدام العقوبات الغذائية وتأثيرها على الدول المستهدفة:

تعد العقوبات الغذائية أداة دبلوماسية تستخدمها الدول الكبرى لمعاقبة خصومها أو التأثير على سياساتهم الداخلية، على سبيل المثال، فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها قيودًا على تصدير التكنولوجيا الزراعية والمنتجات الغذائية إلى روسيا بعد غزو أوكرانيا في 24 فبراير 2022، تضمنت العقوبات المفروضة قيودًا على البنوك والتجارة وتحويلات التكنولوجيا، بالإضافة إلى استهداف بعض الأفراد، بالإضافة إلى العقوبات السابقة المفروضة على روسيا في 2014 بعد ضمها لشبه جزيرة القرم، وعلى روسيا البيضاء في 2020 بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وواقعة الهبوط القسري لطائرة Ryanair في 2021، مما أثر على القطاع الزراعي الروسي وأجبره على البحث عن شركاء تجاريين بديلين مثل الصين والهند.(Glauber, 2022)

من جهة أخرى، استخدمت روسيا نفسها الغذاء كسلاح سياسي عبر وقف اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود في يوليو 2023، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار عالميًا وزيادة معاناة الدول التي تعتمد على تلك الإمدادات، مثل بعض دول إفريقيا والشرق الأوسط، كان أكثر من 400 مليون شخص يعتمدون على الإمدادات الغذائية من أوكرانيا، حيث كان أكثر من 400 مليون شخص يعتمدون على الإمدادات الغذائية من أوكرانيا. (Nagurney, 2023)

3. سياسات المساعدات الغذائية كأداة لتعزيز النفوذ السياسي:

تستخدم الدول الكبرى المساعدات الغذائية كوسيلة لتعزيز نفوذها العالمي، فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، تستغل برامج المساعدات الغذائية لتعزيز تحالفاتها في مناطق مثل إفريقيا وجنوب شرق آسيا، حيث تقوم بتقديم مساعدات غذائية مشروطة بالإصلاحات السياسية أو الاقتصادية،قد تكون المساعدات الغذائية من الولايات المتحدة مرتبطة بتنفيذ سياسات اقتصادية أو اجتماعية معينة التي تخدم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، هذه الأنواع من المساعدات ليست فقط تهدف إلى مساعدة الفئات الضعيفة ولكن أيضًا لتقوية التحالفات وتعزيز النفوذ السياسي في المناطق المستهدفة(Riley, 2017). وأما الصين، فتتبع نهجًا مختلفًا عبر تقديم مساعدات غذائية غير مشروطة ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، ما يعزز علاقاتها مع الدول النامية ويجعلها تعتمد أكثر على الواردات الصينية في المستقبل. (مآكابيس، والعامري، 2022)

وبهذا، يظهر تحليل الحالات السابقة أن الأمن الغذائي أصبح سلاحًا دبلوماسيًا فعالًا تستخدمه الدول الكبرى لتعزيز مصالحها، سواء من خلال التحكم في تدفق الغذاء أثناء الأزمات، أو فرض العقوبات، أو استخدام المساعدات الغذائية كأداة للنفوذ، فإن هذه السياسات تلعب دورًا رئيسيًا في إعادة تشكيل العلاقات الدولية، ومع استمرار التحديات العالمية مثل التغير المناخي والصراعات السياسية، من المتوقع أن يظل الأمن الغذائي في صلب السياسات الخارجية للدول الكبرى.

المبحث الرابع ـ التحديات والمستقبل والتوصيات:

يعد الأمن الغذائي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، حيث تؤثر التحولات الاقتصادية والسياسية والمناخية على قدرة الدول على تحقيق استقرار غذائي مستدام، ومع تزايد الأزمات الجيوسياسية، والتغيرات المناخية الحادة، والاختلالات في سلاسل التوريد العالمية، أصبح من الضروري وضع سياسات متقدمة لمواجهة هذه التحديات، في هذا الفصل، سيتم استعراض أبرز

التحديات التي تواجه الأمن الغذائي، وتحليل دور المنظمات الدولية في تحقيق العدالة الغذائية، بالإضافة إلى تقديم توصيات تعزز استدامة الأمن الغذائي على المستوى العالمي.

1. تحديات الأمن الغذائي في ظل التحولات العالمية:

تواجه منظومة الأمن الغذائي العديد من التحديات المعقدة التي تؤثر على توفر الغذاء واستدامته، من أبرز هذه التحديات:

1.1 التغيرات المناخية والموارد الطبيعية:

يعد تغير المناخ من أكبر التحديات التي تهدد الأمن الغذائي، حيث تتسبب الظواهر الجوية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات والحرائق في تقليل إنتاج المحاصيل الزراعية، ووفقًا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة**(FAO, 2023)** ، فإن ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 2-3 درجات مئوية قد يؤدي إلى انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة تصل إلى 30% في بعض المناطق الإفريقية والآسيوية.

1.2 الأزمات الجيوسياسية والصراعات الدولية:

تؤثر النزاعات المسلحة والأزمات السياسية على الأمن الغذائي من خلال تعطل سلاسل التوريد والحد من الوصول إلى الموارد الزراعية، فقد أدى الصراع في أوكرانيا إلى ارتفاع حاد في أسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية، مثل القمح والبنجر، كما تسببت في زيادة كبيرة في أسعار الزيوت النباتية، بما في ذلك زيت الصويا والفول السوداني، هذا الارتفاع الحاد في الأسعار أدى إلى اضطراب في سلاسل التوريد، مما خلق حالة من التخبط جعلت من الصعب استعادة التوازن وتنظيم الأسواق بشكل فعال، مما أثر على العديد من الدول المستوردة مثل مصر وباكستان. **(موسي، 2023، 147)**

1.3 الاختلالات في سلاسل التوريد والأسواق العالمية:

تعتمد العديد من الدول النامية على استيراد الغذاء من الأسواق العالمية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار وانقطاع الإمدادات بسبب الأزمات الاقتصادية أو السياسات التجارية الحمائية، على سبيل المثال، أدت القيود التي فرضتها الهند على تصدير الأرز في عام 2023 إلى ارتفاع الأسعار عالميًا بنسبة 15% ، مما أثر على الأمن الغذائي في دول تعتمد على الأرز كغذاء أساسي(Bailén, 2023) .

3.4. التكنولوجيا والابتكار في قطاع الزراعة:

يشهد قطاع الزراعة تحولًا كبيرًا نتيجة للاعتماد المتزايد على التكنولوجيا والابتكار، ففي السنوات الأخيرة، تم تبني تقنيات الزراعة الذكية مناخيًا (CSA) التي

تهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ، تتضمن هذه الابتكارات استخدام أنظمة المعلومات المناخية لتحسين التنبؤات المناخية والاستجابة للأحداث المناخية المتطرفة، مما يعزز قدرة المزارعين على اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية، على سبيل المثال، قدم مشروع تسريع تأثيرات أبحاث المناخ التابعة لمجموعة CGIAR في أفريقيا، الذي تموله مؤسسة بيل وميليندا غيتس والبنك الدولي، حلولًا مبتكرة في مجالات تحسين خصوبة التربة والزراعة المستدامة، مما يعزز الأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، كما تتضمن الابتكارات الأخرى استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين الوصول إلى الأسواق والمعلومات الزراعية، مما يسهم في تطوير الاقتصاد الزراعي وتقليل الفقر في المناطق الريفية، وعلى الرغم من هذه التطورات التكنولوجية في الزراعة، لا تزال هناك فجوة في تطبيق هذه التقنيات بين الدول المتقدمة والنامية، فقد أشار البنك الدولي إلى أن 70% من الدول الإفريقية لا تمتلك البنية التحتية اللازمة لتبني أنظمة الري الحديثة والتقنيات عاوزه المرجع الخاص بهذه الفقرة(World Bank, 2024).

2. دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العادل :

تلعب المنظمات الدولية دورًا محوريًا في دعم الأمن الغذائي وتعزيز الاستدامة من خلال برامج الإغاثة، والسياسات الزراعية، والتدخلات الطارئة أثناء الأزمات، ومن بين أبرز هذه المنظمات:

2.1. منظمة الأغذية والزراعة (FAO):

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) هي منظمة دولية رائدة في دعم الأمن الغذائي وتعزيز النظم الزراعية المستدامة، تلتزم الفاو بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) واتفاقية باريس للمناخ من خلال مبادرات مثل الزراعة الذكية مناخيًا(CSA) ، التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، كما تستند استراتيجيات الفاو للفترة 2022- 2031 إلى الأربعة الأفضل:" إنتاج أفضل، تغذية أفضل، بيئة أفضل، وحياة أفضل للجميع دون استثناء"، كما تعمل المنظمة على دعم الأطر السياسية، وتعزيز المؤسسات المحلية، وتحسين خيارات التمويل، وتنفيذ الممارسات الزراعية المستدامة على المستوى الميداني، مما يسهم في تحقيق نظم غذائية مرنة ومستدامة تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. (FAO, 2022)

2.2. برنامج الأغذية العالمي (WFP) :

يعد برنامج الأغذية العالمي (WFP) أكبر منظمة إنسـانية تعمل على مكافحة الجوع وتعزيز الأمن الغذائي عالميًا، حيث يقدم مسـاعدات غذائية ونقدية لإنقاذ ملايين المتضررين من النزاعات والكوارث في أكثر من 120 دولة وإقليم، بفضل جهود 23,000موظف، يسـهم البرنامج في دعم النازحين، تعزيز القدرة على الصـمود، وتحسين النظم الغذائية، مع التركيز على التغذية المدرسية وصغار المزارعين، يُموَّل بالكامل عبر التبرعات الطوعية، مع احتياج تمويلي يبلغ 16.9 مليار دولار لعام 2025، من خلال شـراكاته الواسـعة، يكرس البرنامج جهوده لتوفير حلول مسـتدامة ومسـاءلة شـفافة، مما يجعله ركيزة أسـاسـية في الجهود الدولية لإنهاء الجوع. WFP, (2023)

2.3. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

يلعب البنك الدولي دورًا رئيسـيًا في تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال تمويل المشـاريع الزراعية والاسـتثمارات في البنية التحتية الغذائية، وإدراكًا لتزايد التحديات المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، حشد 45 مليار دولار بين عامي 2022 و2023 لدعم التدخلات العاجلة والاستثمارات طويلة الأجل، وتركّز جهوده على الفئات الأكثر تأثرًا بانعدام الأمن الغذائي، إذ خصص 12 مليار دولار لأفريقيا، يستفيد منها أكثر من 335 مليون شخص، مع إعطاء أولوية خاصة للنساء والفئات الضعيفة، كما يسعى البنك إلى إحداث تحول في النظم الغذائية عبر تعزيز التمويل المناخي، وتشـجيع الابتكار والاستثمار في سلاسل الإمداد الغذائي المستدامة، وإضافةً إلى ذلك، يعمل البنك على تعزيز الشـراكات مع المؤسـسـات التنموية والقطاع الخاص لضـمان اسـتجابة فعالة للأزمات الغذائية وتحقيق تحول مستدام في الأمن الغذائي العالمي.**(World Bank, 2023)**

2.4. منظمة التجارة العالمية (WTO) :

تسـهم منظمة التجارة العالمية (WTO) في تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال تنظيم التجارة الزراعية ومنع السياسـات الحمائية التي قد تعوق تدفق الغذاء إلى الدول المحتاجة، وبفضـل إطارها التنظيمي، تحسـن التجارة الدولية من توفر الغذاء وتعزز القدرة الاقتصـادية على الوصـول إليه عبر خلق فرص العمل وزيادة الدخل، كما تعمل المنظمة على ضـمان اسـتقرار الأسـواق الغذائية من خلال تعزيز الشـفافية وتبادل المعلومات حول الإنتاج والتجارة، مما يساعد الدول على اتخاذ قرارات مستنيرة تدعم استدامة أنظمتها الغذائية **(WTO, 2022) .**

3. توصيات لتعزيز سياسات الأمن الغذائي بطريقة تحقق العدالة والاستقرار :

بناءً على التحديات الحالية ودور المنظمات الدولية، يمكن تقديم عدة توصيات لتعزيز

الأمن الغذائي بشكل أكثر عدالة واستدامة:

3.1 الاستثمار في الزراعة المستدامة والتكنولوجيا :

ـــ يجب على الدول الاستثمار في تقنيات الزراعة المستدامة مثل أنظمة الري الذكية، والأســـمدة العضـــوية، والزراعة العمودية لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي والحد من الاعتماد على الواردات.

ـــ يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي والطائرات المسيرة لمراقبة المحاصيل وتحسين الكفاءة الزراعية، وهو ما بدأت دول مثل الصين والولايات المتحدة بتطبيقه على نطاق واسع.

3.2 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي :

ـــ من الضروري تعزيز الشراكات الإقليمية لتبادل الموارد الزراعية بين الدول، مثل اتفاقيات تبادل المنتجات الزراعية بين دول الاتحاد الإفريقي لضـــمان توزيع أكثر توازنًا للغذاء.

ـ دعم مبادرات الأمم المتحدة التي تهدف إلى خفض انبعاثات الكربون المرتبطة بإنتاج الغذاء، لضمان بيئة أكثر استدامة.

3.3 دعم صغار المزارعين وتحقيق العدالة الغذائية :

يجب توفير دعم مالي وتقني لصـغار المزارعين في الدول النامية، خاصـة في إفريقيا وآســيا، حيث أن حوالي ربع قوة العمل في العالم يعملون في الزراعة يعتمدون عليها كمصدر رئيسي للدخل.**(Roser, 2022)**

ـــ تطوير أنظمة تسويق زراعية أكثر عدالة تمكن الدول الفقيرة من تصدير منتجاتها الغذائية إلى الأسواق العالمية بدون حواجز تجارية غير عادلة.

3.4 إصلاح سياسات التجارة الدولية:

ـ يجب على منظمة التجارة العالمية العمل على إلغاء السياسات الحمائية التي تفرضها الدول الكبرى أثناء الأزمات، حيث تؤدي هذه السـياسـات إلى اضـطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد وتفاقم الأزمات الغذائية في الدول الفقيرة.

ـــ فرض لوائح أكثر صـرامة على المضـاربة المالية في أسـواق الغذاء العالمية لمنع ارتفاع الأسعار بشكل غير مبرر نتيجة المضاربات التجارية

الخاتمة :

يعد الأمن الغذائي اليوم أحد الركائز الأساسية في صياغة السياسات الخارجية للدول الكبرى، إذ أصبح الغذاء أداة استراتيجية تستخدمها الحكومات لتحقيق النفوذ السياسي، وإدارة العلاقات الدولية، ومواجهة التحديات الاقتصـادية والجيوسـياسـية. فمن خلال

التحليل العميق لسياسات الأمن الغذائي في الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، يظهر بوضوح أن الأمن الغذائي لم يعد مجرد قضية محلية تتعلق بتوفير الغذاء لسكان الدولة، بل تحول إلى أداة قوة تستخدمها الدول في تعزيز مصالحها، والتأثير على الدول الأخرى، وفرض هيمنتها عبر أدوات مختلفة، منها الاستثمارات الزراعية الخارجية، والعقوبات الغذائية، والمساعدات التنموية المشروطة.

إن التحولات العالمية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، والتي تفاقمت بفعل الأزمات المناخية، والتوترات الجيوسياسية، والاختلالات الاقتصادية، أدت إلى تعميق الفجوة الغذائية بين الدول، فالبلدان الغنية لا تزال تسيطر على الموارد الغذائية وسلاسل التوريد، بينما تكافح الدول النامية لضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي لمواطنيها، ونتيجة لذلك، أصبح الأمن الغذائي أداة للضغط السياسي والدبلوماسي، حيث تستخدم الدول الكبرى سياسات الدعم الزراعي والتصدير لتحقيق مصالحها الجيوسياسية، كما هو الحال في استخدام روسيا للحبوب في أزمتها مع أوكرانيا، أو استثمار الصين في الأراضي الزراعية الخارجية لضمان إمدادات غذائية مستدامة، أو السياسات الحمائية التي تبنتها الولايات المتحدة لحماية قطاعها الزراعي.

وفي ظل هذه التعقيدات، لعبت المنظمات الدولية دورًا هامًا في تحقيق توازن نسبي بين القوى الفاعلة في مجال الأمن الغذائي. فمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (WTO) يسعون جميعًا إلى تقليل تأثير التلاعب بالأمن الغذائي وتحقيق توزيع أكثر عدالة للموارد الغذائية عالميًا، ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعيق تحقيق الأمن الغذائي العالمي العادل، خاصة مع تصاعد النزاعات المسلحة، وارتفاع درجات الحرارة نتيجة التغير المناخي، والتقلبات الحادة في أسواق السلع الغذائية.

بناءً على ما تم استعراضه في هذا البحث، فإن تحقيق الأمن الغذائي المستدام والعادل يتطلب تبني استراتيجيات أكثر شمولية وتعاونًا بين الدول والمنظمات الدولية، وذلك عبر تعزيز الاستثمارات في التقنيات الزراعية الحديثة، وتحقيق تكامل اقتصادي بين الدول المنتجة والمستوردة للغذاء، وتعزيز دور المنظمات الإنسانية في توفير الغذاء للمناطق الأكثر ضعفًا، والعمل على تقليل التفاوتات الاقتصادية التي تساهم في تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

من الضروري ، في المستقبل أن تتحول السياسات الغذائية العالمية من مجرد أداة للنفوذ السياسي إلى عنصر من عناصر الاستقرار الدولي، فبدلاً من استخدام الغذاء

كوسيلة ضغط، ينبغي على الدول الكبرى تبني استراتيجيات تضمن تحقيق الأمن الغذائي العالمي كحق إنساني أساسي، وتعزيز التعاون الدولي لضمان توفير الغذاء للجميع، خاصة في المناطق الأكثر تضررًا من الأزمات السياسية والاقتصادية والمناخية، ومن هنا، فإن القرارات التي ستتخذها الدول الكبرى في العقود المقبلة ستحدد ما إذا كان العالم سيتجه نحو مزيد من الأزمات الغذائية، أم نحو مستقبل أكثر استقرارًا وعدالة في توزيع الموارد الغذائية.

المراجـــــع

المراجع العربية:

1. فهد، سري خضير، والأمراني، غسان .(2024) .الأمن الغذائي: مفهومه وإطاره القانوني وعوائقه وآليات تحقيقه. مجلة الدراسات المستدامة، مج 6 (ملحق)، ص879-895.
2. بحري، طروب .(2011) .الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد. مجلة المفكر، ع7، ص 291-304.
3. بركات، رضا، وهارون ، الطاهر.(2023). مبادرة الحزام والطريقالجزائر والصين: دراسة قياسية لتأثير التجارة الثنائية علي النمو الاقتصادي للفترة 1992 ـــــ 2020 باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM، مجلة التنمية الاقتصادية، مج8، ع1، ص 270 - 286.
4. جوني، علي .(1996) .العراق: النفط مقابل الغذاء. شؤون الأوسط، ع49، ص100-102.
5. جدو، فؤاد.(2023). الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاسها علي التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية. المستقبل العربي، مج46، ع533، ص 81 – 101.
6. حجازي، محمد السعيد.(2020). أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنظقة الساحل الافريقي. المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج4، ع2، ص 380 ـ 399.
7. دهكال، أسماء .(2016) .الأمن الغذائي وتحديات التنمية في إفريقيا: قراءة في الواقع والرهانات. قراءات إفريقية، ع 30، ص 72-83.
8. زناقي، إبراهيم .(2017) .تحديات الأمن الغذائي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. *دراسات اقتصادية*، ع28، ص 125-133.
9. صباح، مها عيد فاروق، مهران، حسني حسن محمد، وزردق، أحمد عبد الرحيم. (2021). تأثير تحرير التجارة الخارجية على استدامة الأمن الغذائي في الدول العربية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مج41، ع3، ص 579-604.
10. صيّفي، وليد. (2022). التأثير المزدوج للاجتياح الروسي لأوكرانيا على سلاسل التوريد العالمية والإنفاق العام: دراسة جيوستراتيجية بين الجزائر وعينة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط. مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج 6، ع 2، ص 615-638.
11. عبدالرحمن، أحمد عاطف.(2022). حرب روسيا وأوكرانيا وتداعياتها على الأمن الغذائي العالمي. مجلة المال والتجارة، ع 638، ص 2-3.
12. عجيو، حنان محمود. (2013). إنتاج الوقود الحيوي كأحد محددات أسعار الغذاء: رؤية مستقبلية. مجلة النهضة، مج14، ع1، ص 137-162.
13. البشابشة، علي عبدالعزيز بركات .(2023) .أثر الحرب الروسية ـــــ الأوكرانية على الأمن الغذائي والطاقوي. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، ع 64، ص 1-15.

14. البرصـان، أحمد سـليم.(2021). المصـالح والتداخل الاسـتراتيجي والمتغيرات الدولية تؤسـس لتعاون دول الشرق الاوسط. مركز الخليج للأبحاث، ع157، ص 107 – 111.
15. السيد، هبة محمد أمين.(2011). أثر المتطلبات الدولية للصحة والامان علي التجارة الدولية في المنتجات الغذائية . المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ع2، ص 89 - 104.
16. الطيف، عبدالكريم، وكوراد، فاطيمة .(2018) .الوقود الحيوي وتحديات تحقيق الأمن الغذائي في العالم .مجلة أبعاد اقتصادية، ع 8، ص 496-508.
17. لغر، أحمد مصطفى. (2022). الغذاء والطاقة: ورقة بوتين الرابحة أمام الغرب. البيان، ع424، ص58-60.
18. مآكابيس، برونو، والعامري، عصـام فاهـــم.(2022). الحزام والطريق: نظام عالمي صـيني . المستقبل العربي، مج 45، ع 520، ص 156-161.
19. موسى، محمد .(2023) .تداعيات الصراعات الدولية المسلحة على أسعار الغذاء والطاقة. مجلة دراسات شرق أوسطية، مج 27، ع 104، ص 145-151.
20. موسـى، علي صـالح .(2018) .الحزام والطريق ... مكاسـب مشـتركة. شـؤون عربية، ع175، ص 156-167.
21. منظمة الغذاء والزراعة الدولية FAO برنامج المنظمة الخاص للامن الغذائي، ايطاليا، روما، 2000، ص1.

المراجع الأجنبية:

22. Banalieva, E. R., & Sarathy, R. (2010). The impact of regional trade agreements on the global orientation of emerging market multinationals. MIR: Management International Review, Springer Nature, VOL. 50, NO.6, PP. 797-826.
23. Baffes, J., & Mekonnen, D. (2025). Risks and challenges in global agricultural markets. Let's Talk Development, World Bank. Available at: https://blogs.worldbank.org/en/developmenttalk/risks-and-challenges-in-global-agricultural-markets
24. Brautigam, D. (2015). Will Africa Feed China? Oxford University Press. New York
25. Disdier, Anne-Célia, Fontagné, Lionel, & Mimouni, Mondher. (2008). The Impact of Regulations on Agricultural Trade: Evidence from the SPS and TBT Agreements. *American Journal of* Agricultural Economics, PP.336-350.
26. Bonet Bailén, I. (2023, August 11). India's rice export ban fuels fears of inflation and global food shortages. EL PAÍS. Available at: https://english.elpais.com/international/2023-08-11/indias-rice-export-ban-fuels-fears-of-inflation-and-global-food-shortages.html
27. Caprile, A., & Pichon, E. (2024, February). Russia in Africa: An atlas. European Parliamentary Research Service (EPRS). PE 757.654.
28. European Commission. (2022). Food security: EU to step up its support to African, Caribbean and Pacific countries in response to Russia's invasion of Ukraine. Directorate-General for Neighbourhood and

Enlargement Negotiations. Available at: https://enlargement.ec.europa.eu/news/food-security-eu-step-its-support-african-caribbean-and-pacific-countries-response-russias-invasion-2022-06-21_en

29. European Commission. (2022). Sustainable agricultural practices and methods: List of potential agricultural practices that eco-schemes could support. Directorate-General for Agriculture and Rural Development. Available at: https://agriculture.ec.europa.eu/sustainability/environmental-sustainability/sustainable-agricultural-practices-and-methods_en
30. GRAIN. (2024). Expanding markets, undermining food sovereignty: 10 years of China's Belt and Road. Corporations. Available at: https://grain.org/en/article/7093-expanding-markets-undermining-food-sovereignty-10-years-of-china-s-belt-and-road
31. Glauber, J., & Laborde, D. (2022). How sanctions on Russia and Belarus are impacting exports of agricultural products and fertilizer. IFPRI.org. Available at: https://www.foodsecurityportal.org/node/2071
32. IMF Survey. (2015, December 16). IMF Assesses Its Experience with Crisis Programs. IMF Survey. Available at: https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sopol121615a
33. FAO. (2023). The State of Food Security and Nutrition in the World 2023. Available at: www.fao.org
34. FAO. (2022). Climate-Smart Agriculture Initiative. Available at: https://www.fao.org/climate-smart-agriculture
35. Friedmann, H. (1993). "The Political Economy of Food: A Global Crisis." New Left Review, 197, 29-57.
36. Liu, Xuepeng. (2016). Trade agreements and economic growth. Southern Economic Journal, Southern Economic Association, vol.82, No.4, pp.1374-1401.
37. Murphy, S., Burch, D., & Clapp, J. (2012). Cereal Secrets: The World's Largest Grain Traders and Global Agriculture, Oxfam Research Reports, pp.1-79.
38. Nagurney, A. (2023). Russia just ended a critical grain export deal with Ukraine. What does that mean for global hunger? Global Citizen. Available at: https://www.globalcitizen.org/en/content/russia-ukraine-black-sea-grain-deal-global-hunger /
39. Roser, M. (2022). Employment in Agriculture. Our World in Data. Available at: https://ourworldindata.org/employment-in-agriculture
40. Riley, B. (2017). The Political History of American Food Aid: An Uneasy Benevolence. Oxford University Press, 2017.

41. World Trade Organization (WTO). (1995). Agreement on Agriculture. Available at: www.wto.org
42. Wilson, J. (2013). China's farm to the world's fork: Why standards matter. World Bank Blogs. Available at: https://blogs.worldbank.org/en/developmenttalk/china-s-farm-world-s-fork-why-standards-matter
43. World Bank. (2024, March 8). *Advancing Climate-Smart Agriculture Technologies in Africa*. Washington, DC. Available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/03/08/advancing-climate-smart-agriculture-technologies-in-africa
44. World Food Programme (WFP). (2023.). Who we are. Available at: https://www.wfp.org/who-we-are
45. World Trade Organization (WTO). (2022). Agriculture: Issues – Food Security. Available at: https://www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/food_security_e.htm
46. World Bank. (2023). World Bank scales up food and nutrition security crises response to benefit 335 million people, Available at: https://www.worldbank.org/en/news/feature/2023/11/14/world-bank-scales-up-food-and-nutrition-security-crises-response-to-benefit-335-million-people
47. Yu, H. (2017). China's Belt and Road Initiative and Its Implications for Southeast Asia. Asia Policy, National Bureau of Asian Research (NBR), PP. 117–122. https://www.jstor.org/stable/26403210